

## شولتس يتوقع قراراً سريعاً بشأن استمرار استخدام الطاقة النووية



المستشار الألماني أولاف شولتس

الخضر والحزب الديمقراطي الحر حيث يسعى وزير الاقتصاد روبرت هابيك (من الخضر) إلى الإبقاء على جاهزية مفاعلين اثنين فقط من هذه المفاعلات الثلاثة المتبقية، للعمل حتى ربيع العام المقبل وذلك تحسباً لحدوث اختناقات في الإمداد بالكهرباء.

في المقابل، يحث الحزب الديمقراطي الحر على استمرار تشغيل المفاعلات النووية الثلاثة كلها حتى عام 2024، وكان وزير المالية ورئيس الحزب كريستيان ليندنر أكد على هذا المطلب مرة أخرى أول أمس الإثنين. وكان من المقرر بالأساس في إطار تخلي ألمانيا عن الطاقة النووية، أن يتم إخراج آخر ثلاثة مفاعلات نووية ألمانية من الشبكة بحلول نهاية 2022.

«وكالات»: أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس، عن اعتقاده في إمكانية صدور قرار سريع من الحكومة الألمانية بشأن الاستمرار في استخدام الطاقة النووية وذلك بسبب أزمة الطاقة الراهنة.

وقال السياسي الاشتراكي الديمقراطي في مؤتمر صحفي في برلين، الأربعاء: «تأكدوا أننا سننتهي من هذا قريباً». وأكد شولتس أن الأمر لا يتعلق بالعمل بأي كيفية حتى لا يتم اللجوء إلى تمديد استخدام الطاقة النووية، بل يتعلق الأمر بتحديد ما هي الشروط الضرورية لهذه الخطوة وبتحديد ما سيتم القيام به بالضبط ومدى السرعة في القيام بذلك. يذكر أن هذه الخطوة هي مشار جدل داخل الائتلاف الحاكم بين حزب

## رئيس الموساد : اتفاق ترسيم الحدود مع لبنان يضرب « حزب الله »

الوزراء الأمني إن الأعضاء يعبرون عن دعمهم لتعزيز عملية التفاوض في المجلس.

وقال مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، إيل حولاتا، إن «الاتفاق سيعمل على استقرار الوضع الأمني في مواجهة لبنان، وهي أول تسوية سياسية تجاه لبنان منذ 40 عاماً».

وأشار إلى أن «الاتفاق سيزيل التهديد عن منصة كريش، ويسمح بالهدوء وغياب المزيد من الادعاءات المتصلة بالحدود البحرية»، مضيفاً أن «هناك مصلحة أمنية إسرائيلية في تعزيز دولة لبنان لأنها تضعف حزب الله».

ويأتي هذا بينما صادقت الحكومة الإسرائيلية، بأغلبية كبيرة على مبادئ الاتفاق لترسيم الحدود البحرية مع لبنان الذي تم التوصل إليه بين البلدين بوساطة أمريكية، على أن يعرض على الكنيست للموافقة النهائية، وفقاً لبنيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء يائير لبيد.



رئيس الموساد الإسرائيلي ديفي بريغ

على اتفاقية الحدود البحرية بوساطة أمريكية لكنه أدرك أنه في ظل الأزمة السياسية الداخلية في لبنان فإن لديه فرصة لكسب نقاط في الرأي العام». وبدوره، دعا مجلس الوزراء الأمني إلى الموافقة

قائلاً «حزب الله لم يكن يريد اتفاقاً مع إسرائيل لكنهم أدرك أنه في ظل الأزمة السياسية الداخلية في لبنان فإن لديه فرصة لكسب نقاط في الرأي العام». وبدوره، دعا مجلس الوزراء الأمني إلى الموافقة

بحسب مصدرين حضرا اجتماع مجلس الوزراء. وأشار بريغ إلى أن حزب الله بدأ التعامل مع قضية اتفاق الحدود البحرية بطريقة جادة فقط في مايو الماضي، عندما اعترف الحزب بدعم الرأي العام في لبنان، وتابع

«وكالات»: قال رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» ديفي بريغ، إن الاتفاق حول ترسيم الحدود مع لبنان يضرب بميليشيا حزب الله، حسب ما نقلت عنه صحيفة «جيروزايم بوست» الأربعاء.

وأضاف بريغ أن «مليشيا حزب الله لا تفضل الاتفاق لأنه يشكل اعترافاً فعلياً من قبل الدولة اللبنانية بإسرائيل، وهو ما تعارضه الجماعة»، وأوضح خلال اجتماع مجلس الوزراء السياسي والأمني اليوم، أن «من يدعي أن اتفاق الحدود البحرية إنجاز لحزب الله، لا يفهم الوضع في لبنان»، في حين وصف رئيس الشباب روني بار الاتفاق بأنه يخلق شرخاً بين إيران وحزب الله.

وفي سياق متصل، اتفق رئيس أركان الجيش الإسرائيلي للفتنانت أقيف كوخافي مع رئيس الموساد، على أن الاتفاق ليس في صالح حزب الله،

## الاحتجاجات في طهران مستمرة... القمع يتصاعد والدول الغربية تعبر عن إعجابها

# واشنطن: النووي الإيراني ليس محور تركيزنا... بل دعم المحتجين



قوات الأمن الإيرانية تقمع متظاهرين في طهران

إنها «قلقة جداً» من المعلومات عن مقتل وجرح واعتقال أطفال ومراهقين». لكن وزير التعليم الإيراني يوسف نورني نفى سجن أي طالب.

وامتدت الاحتجاجات الإثنية إلى قطاع النفط مع إضرابات وتجمعات في عدد من المدن حسب منظمة حقوق الإنسان الإيرانية.

وبعد الولايات المتحدة وكندا ودول غربية أخرى، ذكرت مصادر دبلوماسية أن البلدان الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وافقت على معاقبة المسؤولين الإيرانيين المتورطين في الحملة.

من جهتها قالت واشنطن إنها تعمل على تأمين حرية الوصول إلى الإنترنت للiranيين. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شيرمان الشخصية الثنائية في الدبلوماسية الأميركية أجرت مشاورات عبر الفيديو الأربعاء مع حوالي عشرين شركة تكنولوجية كبيرة.

وأوضح أن شيرمان أكدت مجدداً التزام الولايات المتحدة بالسماح بالتدفق الحر للمعلومات في جميع أنحاء العالم ولا سيما للدول الخاضعة للعقوبات، بما فيها إيران.»

على يد العدو». ومنذ 16 سبتمبر، قتل 108، حسب منظمة حقوق الإنسان الإيرانية. كما اعتقل المئات.

ويبدو القمع قاسياً في سنجند عاصمة محافظة كردستان، حيث استخدمت السلطات كما تقول منظمات حكومية، أسلحة ثقيلة في أحياء محدة، في منشور على شبكات التواصل الاجتماعي رغم القيود على الإنترنت «كن صوت سنجد». وبقيت المناجر مغلقة في المدينة.

وقال مدير منظمة حقوق الإنسان الإيرانية محمود عامري مقدم: «على المجتمع الدولي منع وقوع المزيد من جرائم القتل في كردستان».

ومن جهة أخرى، أطلقت دعوة إلى التظاهر «تضامنا مع شعب زاهدان البطل»، عاصمة محافظة سيستان بلوشتان، حيث قتلت قوات الأمن، حسب المنظمة نفسها، 93 شخصاً في أعمال عنف اندلعت في 30 سبتمبر احتجاجاً على اغتصاب شرطي لفتاة.

ذكرت الجمعية الإيرانية لحماية حقوق الطفل أن 28 طفلاً على الأقل قتلوا، سقط «معظمهم في محافظة سيستان بلوشتان المحرومة» خلال قمع المظاهرات.

وقالت منظمة يونيسف

أحد الشوارع وهن يهتفن «الموت للديكتاتور»، حسب مقطع فيديو. وفي العاصمة الإيرانية أيضاً، أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة لمحاميين يرددون «امرأة حياة حرة»، كما يظهر في تسجيل فيديو آخر بثته منظمة حقوق الإنسان الإيرانية.

وذكرت صحيفة الشرق الإصحاحية الإيرانية أن ثلاثة محامين على الأقل أوقفوا.

وأعلنت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن تظاهرات خرجت في بعض أنحاء العاصمة، بما في ذلك في جامعة طهران. وأضافت أن قوات الأمن تدخلت «لإعادة النظام دون اللجوء إلى العنف».

واتهم المرشد الأعلى علي خامنئي مرة أخرى «أعداء» إيران بتاجيع «الشعب». وكان خامنئي وجه في 3 أكتوبر اتهامات مماثلة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقال المرشد الأربعاء إن «إيمان الشعب الأخيرة ليست أمراً عفوياً داخليا. فالقصص الدعائية، والتأثير الفكري، وإثارة الحماسة، وأعمال مثل تعليم كيف تُصنع زجاجات البولوتوف أفعال تجري بوضوح

وأدانست وزيرة الخارجية الكندية ميلاني جولي في تغريدة على تويتر الأربعاء «مواصلة استخدام العنف ضد المتظاهرين من قبل النظام الإيراني، ما أدى إلى مقتل مواطنين خاصة أطفال»، داعية طهران إلى «وضع حد لاعتدائها».

وتسوق السلطات الإيرانية في ميسا أميني ماتت بمرض وليس بسبب «الضرب»، كما ورد في تقرير طبي رفضه والدها. وأكد قريب لها أنها توفيت بعد تلقيها «ضربة عنيفة في الرأس».

وفي مؤشر على تحذ، خلعت شابات وطلبات وتلميذات حجابهن وواجهن قوات الأمن مع انطلاق أكبر حراك منذ تظاهرات 2019 ضد ارتفاع أسعار النفط.

ونزل رجال ونساء إيرانيون مرة أخرى إلى الشوارع الأربعاء للتعبير عن غضبهم. وفي تسجيلات فيديو نشرتها منظمة حقوق الإنسان الإيرانية من أوصلو، ومجموعة الحقوق الكردية هونغو من النرويج، يتخلل التهافتات التي يرددتها المتظاهرون إطلاق نار في أصفهان وكرج وبلدة مهسا أميني سقز في شمال غرب إقليم كردستان.

وفي طهران سارت طالبات بلا حجاب في

«وكالات»: قالت الولايات المتحدة الأربعاء إن إحياء الاتفاق النووي الإيراني «ليس محور تركيزنا الآن»، مضيفة أن طهران لم تبد اهتماماً بإحياء الاتفاق وأن واشنطن تركز على دعم المحتجين الإيرانيين.

ورداً على سؤال عن اهتمام الولايات المتحدة بمواصلة المحادثات لإحياء الاتفاق، قال نيد برياس المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: «هذا ليس محور تركيزنا الآن». وقال برياس في إفادة صحافية «من الواضح جداً، والإيرانيون أوصحوا جيداً، أن هذا ليس اتفاقاً كانوا مستعدين لإبرامه. الاتفاق لا يبدو وشيكاً بالتأكيد».

وقال: «لم نسمع شيئاً في الأسابيع الماضية يشير إلى أنهم غيروا موقفهم. ولذلك فإن تركيزنا الآن ينصب على الشجاعة الملحوظة التي يظهرها الشعب الإيراني في مظاهراته السلمية».

وأضاف، ينصب تركيزنا الآن على تسليط الضوء على ما يفعلونه ودعمهم بالطرق الممكنة»، في إشارة إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي شعلتها في 16 سبتمبر وفاة الشابة مهسا أميني أثناء احتجازها لدى شرطة الأخلاق الإيرانية.

من جهة أخرى أطلقت قوات الأمن الإيرانية الرصاص والغاز المسيل للدموع الأربعاء في الاحتجاجات على موت مهسا أميني بعد اعتقالها، ما أسفر حسب منظمات حقوقية عن سقوط أكثر من 100 قتيل بينهم أطفال.

وتوفيت الشابة الكردية الإيرانية مهسا أميني في 16 سبتمبر بعد 3 أيام على توقيفها من قبل شرطة الأخلاق في طهران، وادى موتها إلى موجة احتجاجات في إيران وسيرت تضامناً في الخارج.

وعبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالثناء «إعجاباً» بمتظاهري إيران.

## أزمة وقود بتونس.. طوابير لمواطنين يسيرون مشياً إلى أعمالهم



أزمة وقود في تونس

أو عن نفاد المخزون الاستراتيجي للمحروقات في البلاد، وتلقي بالولوم على لهقة أصحاب السيارات وحصولهم على أكثر من احتياجاتهم من الوقود.

وأشارت تلك الأزمة سخطا عاما لدى التونسيين ومخاوف من استمرارها، خاصة أنها تتزامن مع نقص حاد في الغذاء عقب فقدان عدد من السلع الأساسية من الأسواق، مثل الحليب والزيت والسكر، إلى جانب ارتفاع الحاد في الأسعار.

في حين أرجعت السلطات السبب للمضاربين في السوق السوداء وتقلبات السوق العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، لكن خبراء اقتصاديين يقولون إن ذلك يعود إلى شح الموارد المالية، وعدم قدرة الدولة على خلاص المزودين الخارجيين، ومواصلة توريد الغذاء والطاقة، خاصة مع تأخر الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

يذكر أنه منذ أشهر تتفاوض تونس مع صندوق النقد على قرض بقيمة 4 مليارات دولار، وتامل الحصول عليه خلال الأسابيع المقبلة لإنعاش الموازنة العامة وتجاوز الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة وغير المسبوقة.

بعد توقف عدد من وسائل النقل العامة، نتيجة أزمة الوقود التي تضرب تونس، رغم التلميحات الحكومية بحلها، اضطرت مواطنون، أمس الخميس، إلى التنقل نحو مقرات عملهم مشياً على الأقدام.

فقد أظهر مقطع فيديو تم تداوله بشكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، تحرك مجموعة من المواطنين في طوابير من محطة باب الخضراء للنقل العام وسط العاصمة تونس إلى عملهم مشياً على الأقدام، بعد تعذر حصولهم على وسيلة نقل عامة.

وتسببت أزمة الوقود في تونس، التي دخلت يومها الرابع على التوالي، في إرباك حركة النقل بالبلاد، حيث اصطفت السيارات في طابور طويل منذ ساعات الصباح الأولى أمام محطات توزيع البنزين التي تعاني من نقص في الزويد، في مشهد غير مسبوقي.

فيما يستمر انعدام الوقود في محطات البنزين رغم إعلان وزارة الطاقة، أمس الأربعاء، عودة عمليات التزود بمعدلاتها الطبيعية، ورغم التلميحات الرسمية بتوفر المحروقات بكميات كافية.

وقالت السلطات الرسمية أن يكون هذا النقص ناتجا عن عدم قدرة الدولة على دفع فواتير واردات الطاقة

## انقسام قضاة المحكمة العليا في الهند بشأن قضية الحجاب في المدارس

لكن تطور أمس الخميس يعني أن الجدل حول الحجاب سيستمر في استهلاك الرأي العام الهندي والقضاء، نظراً لأن القضاة لم يتمكنوا من الاتفاق على قرار، فقد طلبوا الآن من رئيس يتوج الحكم نقاشاً انقسامياً استمر 10 أشهر قضائية أكبر.

يشير إلى أن الحجاب ليس «ضرورياً» بالدين الإسلامي. وقالت الأخرى إن قرار المحكمة العليا كان خاطئاً وأن ارتداء الحجاب هو مسألة خيار.

وكان من المتوقع أن يتوج الحكم نقاشاً انقسامياً استمر 10 أشهر قضائية أكبر.

فشلت المحكمة العليا في الهند في إصدار حكم بشأن ما إذا كان بإمكان الطالبات المسلمات ارتداء الحجاب في المدارس والكليات، حيث عبر قاضيان عن وجهات نظر متعارضة. وأيد أحد القضاة أمر محكمة كارناتاكا العليا الصادر في مارس والذي